مجلة الدراسات المستقبلية جامعة سرت
Journal Of Future Studies Sirte University (JFSSU)
Journal home page: https://journal.su.edu.ly/index.php/jfssu
DOI: 10.37375/jfssu.v2i1.3777

توظيف التنظيمات الارهابية للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا وتداعياتها على مستقبل الأمن الوطني

اسم المؤلف: د. عبد العظيم إسماعيل الأزرق
البريد الإلكتروني: aadem51@yahoo.com
جهة العمل جامعة الزيتونة ترهونة / محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الملخّص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل كيفية توظيف الجماعات الإرهابية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا منذ عام **2011**م، في ظل الانفلات الأمني والسياسي الذي وفّر بيئة خصبة لتمدّدها. وتبرز الدراسة أن الهجرة غير الشرعية أصبحت مصدرًا مهمًا للدعم البشري والمالي للتنظيمات الإرهابية، سواء عبر تجنيد بعض المهاجرين، أو من خلال الأنشطة غير المشروعة المصاحبة لعمليات التهريب عبر الصحراء والسواحل. وينطلق العمل من تساؤل محوري: كيف توظّف التنظيمات الإرهابية في ليبيا المهاجرين غير الشرعيين، وما انعكاسات ذلك على الأمن القومي الليبي؟ كما تتضمن الورقة عرضاً للمفاهيم القانونية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين والفروق الجوهرية بينهما، يلي ذلك عرض وتحليل للتداعيات الأمنية الناجمة عن استغلال المهاجرين في أنشطة إرهابية داخل طرابلس ومناطق أخرى. وتختتم الدراسة بعرض مقترحات لتعزيز الأمن القومي الليبي والحد من توظيف الهجرة غير الشرعية في الإرهاب .

معلومات المقال :

تاريخ الاستلام : 2025/09/22
تاريخ القبول: 2025/11/02
تاريخ النشر : 2025/12/28

الكلمات المفتاحية:

الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، ليبيا، الأمن القومي

Terrorist Organizations' Employment of Illegal Migrants in Libya and its Implications for the Future of National Security

Dr. Abdul-Azim Ismail Al-Azraq

aadem51@yahoo.com

Abstract:

This paper aims to analyze how terrorist groups have exploited irregular migration in Libya since 2011, amid the security and political instability that has provided a fertile environment for their expansion. The study highlights that irregular migration has become a significant source of both human and financial support for terrorist organizations, whether through recruiting some migrants or through illicit activities linked to smuggling networks across the desert and coastline. The paper is guided by a central question: How do terrorist organizations in Libya employ irregular migrants, and what are the implications of this for national security? The study also presents the legal concepts related to migrants and refugees and the essential distinctions between them, followed by an examination of the security repercussions resulting from the involvement of migrants in terrorist activities in Tripoli and other areas. The paper concludes with a set of proposals aimed at strengthening Libyan national security and limiting the use of irregular migration in terrorism.

Keywords:

Terrorism, Illegal migration, Libya, National security.

مقدمة

ثمَّة عديد من الأسباب التي تدفع الناس في مختلف أنحاء العالم إلى السعي إلى إعادة بناء حياتهم بعيدًا عن وطنهم الأصلي؛ فالمهاجر في أيّ مكان في العالم ربّما تكون هجرته بسبب البحث عن مكان يجد فيه ما افتقده في وطنه، أو ربما كان مُجْبَراً قسْراً على الهجرة؛ تلك الهجرةُ التي في أغلبها تكون محفوفة بالمخاطر، ورُغْم ذلك قد لا يكترث المهاجر بتلك المخاطر التي قد تفوق الظروف التي يُعانيها في بلده، كالظروف الاقتصادية الصعبة، والصراعات والحروب التي تشهدها عديد من بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا .

إنَّ أغلب هؤلاء المهاجرين يَشُقُّون طريق الهجرة؛ بقصد الحصول على حياة أفضل؛ من خلال العمل اللائق، أو بقصد الحصول على أفضل الخدمات التي تتميز بها دول المقصد، التي يسعى المهاجر؛ للوصول إليها .

وثمَّةَ أسباب أخرى تقف خَلْفَ هجرة بعضٍ منهم؛ مِثْلُ المعاناة من الاضطهاد، أو الاستبداد، أو انتهاكات حقوق الإنسان ؛بالقتل والتعذيب وغير ذلك من مظاهر العنف التي تعاني منها أغلب الدول التي ينتمي إليها المهاجرون .

إنَّ هذه الأوضاع المضطربة جعلت كثيرًا من الناس لم يعودوا يشعرون بالأمان في أوطانهم، وربما باتوا مستهدَفين لمجرد هويّتهم، أو نشاطاتهم، أو معتقداتهم، أو بسبب العِرْق، أو الدين، أو آرائهم السياسية، أو الأوضاع الاقتصادية، وهذا ما دفعهم لمغادرة أوطانهم التي نشأوا فيها، وتَحْمِلُ هُويَّتَهُم وذكرياتهم.

هذه المعطيات تكشف حجم التعقيد المرتبط بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتُبرِز آثارها العميقة على الدول المرسِلة والمستقبِلة معا. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، على النحو التالي:

مشكلة الدراسة:

تمثل الهجرة غير الشرعية تحدّياً كبيراً يُواجه السلطات الحاكمة والمجتمع الليبي على حدٍّ سواء؛ فقد ساهمت الظروف السياسية والأمنية المضطربة التي عاشتها ليبيا منذ عام 2011م؛ في ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير؛ مما ترتب عنها عديد من الأزمات من بينها الأمنية؛ حيث شارك بعض المهاجرين في الأفعال التي تُجرّمُها القوانين والتشريعات الوطنية، مستغلة بذلك تراجع دور مؤسسات إنفاذ القانون. وفي هذا السياق يتم طرح السؤال الآتي: ما الآثار الأمنية الناجمة عن توظيف التنظيمات الإرهابية للمهاجرين غير الشرعيين داخل ليبيا، وانعكاسها على الأمن القومي الليبي؟

فرضيّة الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الهجرة غير الشرعية أصبحت أحد الموارد البشرية والمالية الأساسية للتنظيمات الإرهابية في ليبيا، وأن استمرارها يُعدّ تهديدًا مباشراً للأمن القومي الليبي، ما لم يتم توحيد الجهود الأمنية والعسكرية لمواجهة هذه المخاطر المتنامية

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الأمنية الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأثر توظيف التنظيمات الإرهابية لهذه الفئة في تحقيق أهدافها في ليبيا؛ مُستعينًا بالمنهج الوصفيّ التّحليليّ لتفسير وتحليل الأحداث والبيانات التي يتمُّ تناولها في هذه الدراسة.

أهميّة الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على واحدة من أكثر القضايا حساسية في الواقع الليبي المعاصر، وهي العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي. كما تفتح آفاقاً جديدة للبحث الأكاديمي حول كيفية بناء استراتيجيات أمنية وطنية لمواجهة هذا التحدي في المستقبل.

تعريفات مفاهيمية:

تشكل الهجرة – القانونية وغير القانونية – ظاهرة معقدة بتداخل أبعادها وتأثيرها المباشر على استقرار الدول، خصوصًا تلك التي تُعدّ مناطق عبور أو مقصد. وقد شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في تدفقات الهجرة غير الشرعية نتيجة هشاشة الأمن واتساع الحدود وانتشار شبكات التهريب. ولتحليل الظاهرة بدقة، يصبح من الضروري ضبط المفاهيم الأساسية، وفي مقدمتها التمييز بين المهاجر واللاجئ لما يترتب عليه من التزامات قانونية.

ذهبت الأمم المتحدة، عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، إلى وضع تعريفات معيارية تُشكّل الإطار القانوني لهذه الظاهرة:

- **اللاجئ:**

هو شخص يوجد خارج بلده الأصلي بسبب خوف مبرر من الاضطهاد أو الصراع أو العنف أو تهديد خطير للنظام العام، ما يجعله بحاجة إلى حماية دولية بموجب اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 .

- المهاجر:

هو شخص يغيّر بلد إقامته المعتاد – بغض النظر عن سبب الهجرة أو الوضع القانوني – سواء لفترة قصيرة تتراوح بين 3 و12 شهرًا، أو لفترة طويلة تتجاوز 12 شهرًا وفق تصنيف المنظمة الدولية للهجرة .

ويكمن الفرق الجوهري بين الفئتين في الالتزامات القانونية للدولة المضيفة؛ إذ تلتزم الدول بمنح اللاجئ حماية كاملة ومنع إعادته القسرية، بينما لا يترتب على الدولة التزامات خاصة تجاه المهاجر غير المواطن سوى احترام حقوقه الأساسية.

المبحث الأول: دور التحولات الأمنية والسياسية في ليبيا بعد 2011، في تفاقم الهجرة غير الشرعية .

لقد شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات دراماتيكية أدت إلى تغييرات بنيوية في المشهد الأمني والسياسي والاجتماعي. فالانهيار السريع لمؤسسات الدولة بعد سقوط النظام السابق، وتعدد القوى المسلحة، وانتشار السلاح بشكل غير مسبوق، كلها عوامل مهدت الطريق لتوسع شبكات الهجرة غير الشرعية وتغلغل التنظيمات الإرهابية. وقد وفّر موقع ليبيا الجغرافي—الممتد عبر حدود صحراوية طويلة مع سبع دول، إضافة إلى ساحل مفتوح على المتوسط—ظروفًا مثالية لتحول البلاد إلى نقطة عبور مركزية على طريق أوروبا.

ومع تدهور الوضع الأمني وتراجع قدرات الدولة، وجدت التنظيمات الإرهابية نفسها أمام فرصة تاريخية للاستفادة من حالة الفوضى. فاستغلت الهجرة غير الشرعية كمصدر للتمويل عبر الإتاوات والابتزاز، وكمصدر للعنصر البشري عبر التجنيد، وكوسيلة للتمويه والاختراق والتسلل. وفي المقابل، ساهمت شبكات الاتجار بالبشر في تمويل الإرهاب، وخلق اقتصاد موازٍ غير قانوني يمتد من دول الساحل والصحراء إلى أوروبا.

شهد العالم خلال عام 2024 استمراراً في ارتفاع حجم الهجرة العالمية، إذ قدّرت الأمم المتحدة أنّ عدد المهاجرين الدوليين بلغ 281 مليون شخص حتى نهاية 2023 وفق آخر قاعدة بيانات محدثة أطلقتها المنظمة الدولية للهجرة خلال 2024 .

كما سجّل البحر الأبيض المتوسّط أحد أعلى مستويات الخطورة، حيث وثّقت المنظمة الدولية للهجرة وفاة أو فقدان 3771 مهاجرًا عبر طرقه المختلفة خلال عام 2023، وهو أعلى رقم منذ 2017 بحسب تحديثها الصادر في أبريل 2024 . وفقًا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد المهاجرين في ليبيا أكثر من 706,000 شخص حتى يناير 2024، مما يعكس استمرار ليبيا كأحد أكبر ممرات الهجرة في إفريقيا. ويمكن تقسيم هذه الفئات على النحو التالي:

العابرون: وهؤلاء يسلكون حدود البلاد؛ بقصد الوصول إلى بلدان المقصد، وهي دول الاتّحاد الأوروبي؛ حيث يقصد هؤلاء ليبيا التي تتمتّع بحدود صحراوية طويلة، وساحل طويل؛ فضْلًا عن الظُّروف الأمنية والسياسية التي تعانيها البلاد، وهذه العوامل ساهمت في تنامي نشاط الهجرة غير الشرعية، وأصبح الساعي للهجرة نحو أوروبا يقصدُ عصابات التّهريب التي تَسْلُك المسار اللّيبيّ.

والمقيمون لفترة مُؤقَّتة: والمهاجرون مِن هذه الفئة يسعون إلى الإقامة في ليبيا لفترة محدودة؛ بقصد توفير الأموال اللّازمة لتكاليف الهجرة؛ من خلال العمل في البلاد لفترة زمنية تتباين؛ من حيث دَخْل نشاط العمل الذي يمارسه هذا المهاجر.

والمقيمون لفترات طويلة: فهنالك عديد من المهاجرين يقصدون ليبيا؛ لأجل العمل فيها لفترات طويلة ربّما تمتدّ لسنوات؛ بقصد الحصول على وظيفة عمل تُمكِّنه من توفير مُتطلّبات الحياة له ولأسرته التي تُقيم معه، أو لاتزال في موطنه، وأغلبُهم يكونون مِن العِمالة اليدويّة التي يَعتمد عليها سوق العمل في ليبيا بشكل كبير.

المبحث الثاني: التَّداعيات الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

أضحت الهجرة غير الشرعية أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي، لما لها من تداعيات متعددة تشمل الاستقرار السياسي، والاقتصاد، والنسيج الاجتماعي. تشير الأحداث العملية إلى أن بعض المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا عناصر فاعلة في نشاطات إجرامية وإرهابية، وهو ما يعكس مدى استغلال التنظيمات الإرهابية للبيئة الأمنية الهشة في ليبيا بعد 2011، حيث ساعد غياب الرقابة الأمنية الفعّالة على تنامي هذه الظاهرة.

تؤكد سلسلة الهجمات الإرهابية في العاصمة طرابلس أن التنظيمات المسلحة لم تقتصر على استخدام المهاجرين كضحايا أو عمال، بل كعناصر تنفيذية في عمليات خطيرة. ومن أبرز هذه العمليات:

الهجمات على المنشآت الحيوية: شملت فندق كورنثيا، سجن معتيقة، مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، المؤسسة الوطنية للنفط، ووزارة الخارجية.

التحليل لهذه العمليات يظهر نماذج متعددة لاستغلال الهجرة غير الشرعية: القدرة على التحرك والتنقل: تمكّن الإرهابيون الأجانب من دخول البلاد عبر طرق التهريب، مستفيدين من ضعف الرقابة الحدودية، ما يوضح أن الهجرة غير الشرعية تمثل قناة مباشرة لنقل عناصر مسلحة إلى داخل الدولة.

استهداف الرموز الحيوية للدولة: استُخدم المهاجرون في استهداف مؤسسات حكومية واستراتيجية، ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة، ويُظهر ذلك أن الهجرة غير الشرعية تزيد من تعرض الدولة للعمليات الإرهابية المنظمة.

تأثير الانفلات الأمني على انتشار الإرهاب: ضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية والمخابراتية خلق بيئة مناسبة لنمو النشاط الإرهابي بين المهاجرين غير الشرعيين، سواء عبر تجنيدهم أو تسهيل تنفيذ عملياتهم.

الأثر الاستراتيجي طويل المدى: هذه العمليات تشير إلى أن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد مشكلة إنسانية، بل عامل محفّز لتنامي الإرهاب والفوضى داخل الدولة، مما يستدعي استراتيجيات شاملة لمعالجة الظاهرة وربطها بالأمن الوطني.

من خلال ما طرح يُستنتج أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست مجرد تدفق بشري، بل أداة تُستغل من قبل التنظيمات الإرهابية لتعزيز قدراتها التشغيلية والإرهابية. وتستدعي هذه الظاهرة استجابة أمنية وسياسية متكاملة تشمل تعزيز الأمن الحدودي، تطوير آليات المراقبة، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية للحد من استغلالها.

المبحث الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي:

تُمثل ظاهرة توظيف التنظيمات الإرهابية للمهاجرين غير الشرعيين أحد أبرز التهديدات المعقدة التي تواجه الأمن القومي الليبي في مرحلة ما بعد عام 2011. فليبيا، بحكم موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، أصبحت محطة رئيسية في مسارات الهجرة غير الشرعية العابرة للصحراء الكبرى والمتجهة نحو السواحل الأوروبية، ما جعلها في الوقت ذاته ساحة مفتوحة أمام التنظيمات المسلحة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، التي تشكل جميعها تهديداً مباشراً على الأمن الوطني على كافة الأصعدة .

أثبتت التقارير الأمنية الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (UNSMIL)لعام 2023 أن تنظيمات مثل داعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استخدمت مسارات الهجرة غير الشرعية في الجنوب الغربي (منطقة غات وسبها) لتسلل عناصرها ونقل الأسلحة عبر الحدود الليبية – النيجرية. وقد تم رصد عديد من حالات تجنيد مهاجرين مقابل مبالغ مالية أو وعدهم بالوصول إلى أوروبا. تسلل هذه العناصر يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي عبر تنفيذ عمليات إرهابية تستهدف مؤسسات الدولة أو مراكز الشرطة والمعسكرات .

وفي سياق آخر، تُقدّر تكاليف مكافحة الهجرة غير الشرعية – بما يشمل ضبط المهاجرين، وترحيلهم، وتأمين مراكز الإيواء – مئات الملايين سنوياً، وهو عبء كبير على الاقتصاد الوطني في ظل أزمات مالية متتالية. كما أدّى انتشار العمالة غير النظامية في قطاعات البناء والزراعة والخدمات إلى إرباك سوق العمل المحلي، وخلق منافسة غير متكافئة مع اليد العاملة الليبية، مما ساهم في ارتفاع نسب البطالة الرسمية إلى نحو 19% وفق بيانات مصرف ليبيا المركزي لعام 2023 .

إضافة إلى ذلك، تُعد شبكات تهريب البشر جزءاً من منظومة اقتصادية موازية تدر أرباحاً ضخمة سنوياً، يُستخدم بعضها في تمويل الجماعات المسلحة والمتطرفة، ما يعمق اختلال الاقتصاد الوطني ويغذي الفساد ويكرس حالة عدم الاستقرار الامني .

تمثل الهجرة غير الشرعية أحد أبرز التحديات المؤثرة في الأمن القومي الليبي، نظرًا لعدة عوامل متشابكة. فقد تبين أن ليبيا تحولت خلال العقد الأخير من دولة عبور إلى نقطة استقرار مؤقت لعدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين، نتيجة هشاشة الوضع الأمني وضعف الرقابة على الحدود. كما أثبتت البيانات أن شبكات الاتجار بالبشر تنشط مستفيدة من الفراغ الأمني والانقسام السياسي، الأمر الذي أدّى إلى توسع الظاهرة وتعقيدها.

وتبين كذلك أن للتدفقات البشرية غير المنظمة آثارًا مباشرة وغير مباشرة على الأمن الداخلي، منها: الضغط على البنية التحتية والخدمات الصحية والاجتماعية، وتعاظم مخاطر اندماج بعض المهاجرين في أنشطة غير قانونية، إضافة إلى تنامي الشعور الشعبي بعدم الاستقرار. كما لمسَت الدراسة قصورًا واضحًا في التنسيق المؤسسي بين الجهات الأمنية والخدمية، وفي غياب استراتيجية وطنية موحدة لمعالجة الملف، خصوصًا فيما يتعلق بإدارة الحدود وتبادل المعلومات مع دول الجوار.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فقد ظهر أن ليبيا تتحمل أعباءً تفوق قدراتها، في ظل غياب دعم حقيقي ملموس من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، رغم أن جزءًا كبيرًا من الهجرة موجّه نحو السواحل الأوروبية.

المبحث الرابع: استراتيجية شاملة لمعالجة تحديات الهجرة غير الشرعية:

في ضوء ما كشفته الدراسة من معطيات وتحليلات حول واقع الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المتعددة على الأمن القومي الليبي، يتضح أن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتحقق دون تبنّي رؤية شاملة تستند إلى مقاربة أمنية–تنموية متكاملة. ولأن النتائج أظهرت وجود فجوات مؤسسية وتشريعية، وضعفًا في التنسيق بين الجهات المعنية، إضافة إلى الضغوط المتزايدة على الحدود الجنوبية والساحل الشمالي، تبرز الحاجة إلى صياغة مجموعة من المقترحات العملية القادرة على الحد من الظاهرة والارتقاء بقدرة الدولة على إدارتها. وعليه، فإن المقترحات التالية تمثل خلاصة ما توصلت إليه الدراسة، وهي تستهدف دعم صانع القرار وتوجيه الجهود نحو مسار أكثر فاعلية واستدامة.

وضع استراتيجية وطنية موحدة لمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية، تشارك في صياغتها وزارات الداخلية، والدفاع، والخارجية، والعدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، مع تحديد مسؤوليات واضحة لكل جهة.

تعزيز أمن الحدود عبر تطوير منظومات المراقبة البرية والجوية، وإبرام اتفاقات تنسيق أوسع مع دول الجوار خصوصًا النيجر وتشاد والسودان، بما يشمل تبادل البيانات والمعلومات.

مكافحة شبكات الاتجار بالبشر والتهريب عبر إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الأجهزة الأمنية، مع تدريب كوادر متخصصة في التحقيقات العابرة للحدود.

تحسين ظروف مراكز الإيواء بما يتوافق مع المعايير الإنسانية من خلال الدعم والتمويل الأوروبي وهي دول المقصد التي يسعى المهاجر للوصول إليها.

إطلاق برامج توعية مجتمعية في المدن الساحلية والحدودية، لتوضيح مخاطر التعامل مع شبكات التهريب، وتشجيع المواطنين على الإبلاغ.

تعزيز التعاون الدولي للحصول على دعم تقني ولوجستي، خصوصًا في مجالات مراقبة الحدود وبناء قدرات المؤسسات الليبية المسؤولة عن الهجرة.

إعداد قاعدة بيانات دقيقة لتقدير حجم الظاهرة وتقييم آثارها على الأمن القومي، بحيث تُستخدم كأساس في وضع السياسات المستقبلية.

الخـــاتمـــة :

بعد سقوط النظام في أكتوبر 2011م وانهيار الأجهزة الأمنية والعسكرية، برز حضور التنظيمات المتطرفة في ليبيا التي استغلت الأوضاع التي تعيشها البلاد إذ تمكنت التنظيمات المتطرفة من تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت منشئات ومؤسسات سيادية مهمة مثل وزارة الخارجية والمؤسسة الوطنية للنفط والمفوضية العليا للانتخابات؛ ومع تزايد العمليات العسكرية ضده، تراجع نفوذه تدريجياً بعد تحرير سرت عام 2016م وسقوط معاقله في بنغازي ودرنة وصبراتة.

وبحلول عام 2020م تقلص وجوده إلى جيوب محدودة في الجنوب الصحراوي، ومع تحسن التنسيق الأمني بعد حرب طرابلس، تمكنت القوى الليبية من تقويض نشاطه بشكل كبير. ووفق مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024م الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، شهدت ليبيا تحسناً هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ لم تُسجَّل فيها أي حوادث أو وفيات إرهابية للمرة الأولى منذ عام 2010م، وتقدمت سبع مراتب لتحتل المرتبة 39 عالميًا، ما يعكس تحسناً ملموساً في مستوى الأمن ومكافحة الإرهاب.

المـــراجـــع

أولًا: المراجع العربية :

عبد العظيم إسماعيل الأزرق، التدخل الخارجي في ليبيا 2011. 2025، دار الوليد للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس ليبيا، ص:204-206.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Abdulkader Assad, 2024. UN report says ISIS is still active in south Libya, the Libya Observer. 14/02/2024. Retrieved from: https://libyaobserver.ly/news/un-report-says-isis-still-active-south-libya#:~:text=by%20AbdulkaderAssad%20Wed%2C%2014/02,carried%20out%20by%20the%20group.

Amin-Khan, T., 2015. Security and its impact on immigrants and refugees. Immigrant Experiences in North America: Understanding Settlement and Integration in North America, pp.118-143

BBC, Libya hotel attack: Five foreigners among nine killed, 2015, 28 January 2015. Retrieved from: https://www.bbc.com/news/world-africa-31001094

IOM (n.d.) International Migrant – Glossary on Migration. International Organization for Migration. Available at: https://www.iom.int/glossary/international-migrant

IOM (2024) Libya Mission Overview 2024. International Organization for Migration. Available at: https://libya.iom.int/sites/g/files/tmzbdl931/files/documents/2024-05/iom-libya-mission-overview-2024.pdf Accessed 7 Dec. 2025

International Organization for Migration (2024) Missing Migrants Project: Latest global figures. Available at: https://missingmigrants.iom.int

International Organization for Migration (2024) World Migration Report – Data Overview. Available at: https://www.iom.int/world-migration-report

UNHCR (1951) Convention Relating to the Status of Refugees. United Nations High Commissioner for Refugees. Available at: https://www.unhcr.org/1951-refugee-convention